آخر ساعة

ادريس اليزمي :

دور الفاعلين غير الحكوميين حاسم في مراقبة السياسيين وحماية البيئة

يتحدث رئيس قطب "المجتمع المدني" بلجنة الإشراف على المؤتمر الـ22 للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ إدريس اليزمي، عن دور المجتمع المدني في الدفاع عن البيئة والمناخ، ويرى في حواره مع يومية "آخر ساعة" أن انعقاد كوب 22 في المغرب يشكل فرصة لتعزيز الشراكة والتعاون والتشبيك بين مُختلف المنظمات المعنية بالبيئة والمناخ، سواء في القارة في القارة الإفريقية أو بين باقي القارات، من أجل بناء تحالفات قارية قوية قادرة على رفع التحدي والمساهمة في مكافحة آثار التغيرات المناخية

أجرى الحوار: عبدالرحيم سموكني

28/1/12

كيف يمكن تقديم الوعي البيئي في دول الجنوب، خاصة وأنتم تراسون قطب المجتمع المدني؟

تعد دول "الجنوب"، خاصة بإفريقيا، من الدول المهددة أكثر بآثار التغيرات المناخية والتحديات المرتبطة بالبيئة لمجموعة من الأسباب، لعل أبرزها الفقر والهشاشة والثغرات القانونية أحيانا، التي يمكن استغلالها لتجاوز التشريعات الوطنية الكفيلة بحماية البيئة، دون أن ننسى ضعف الإمكانيات والخبرات والتكنولوجيا المتطورة التي تسمح باعتماد أنماط إنتاج صديقة للبيئة.

الوعي البيئي يختلف من دولة ومجتمع لآخر، فالأمر رهين في نهاية المطاف بدرجة انخراط الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في هذا الورش، خاصة على مستوى التحسيس والتوعية، وهذا مجال يلعب فيه المجتمع المدني دورا كبيرا. ويهم المستوى الثاني البرامج والمشاريع والتشريعات والسياسات العمومية التي يجب أن تكون البيئة ومكافحة آثار التغيرات المناخية أو التأقلم معها، ضمن أولى أولوياتها اليوم.

في المغرب، مثلا، في سياق مبادرات المجتمع المدني ودوره في تعزيز وعي المواطنين بالقضايا البيئية، يمكن الحديث عن مبادرة "زيرو ميكا"، التي أطلقها الإئتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية للتحسيس بخطر استعمال الأكياس البلاستيكية والضرر الذي تلحقه هذه الأكياس بالبيئة. بعض وسائل الإعلام تتساءل مثلا، عن فشل أو نجاح هذه المبادرة الجميلة، مع العلم أن مثل هذه المبادرات ستنجح حقا عندما يرفض كل مواطن منا، دون استثناء، استعمال الأكياس البلاستيكية، وهنا تبرز أهمية الوعي البيئي موضوع هذا السؤال.

قمتم بجولة إلى أغلب بلدان القارة الإفريقية، والتقيتم بأبرز الجمعيات المدنية المهتمة بمجال البيئة، كيف لمستم انخراط المجتمع المدني الإفريقي في مسلسل التحضير لقمة كوب22، خاصة وأنها تعقد لأول مرة في بلد إفريقي؟

بالفعل قام قطب المجتمع المدني بزيارة عدد كبير من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وهو ما مكن من تعبئة المئات من الجمعيات والشبكات الإفريقية التي ستجعل من المنطقة الخضراء بقعة مراكش (كوب22) ساحة لإسماع صوتها ومطالبها وعرض تجاربها وكذا الترافع من أجل مصالح الشعوب والمجتمعات الإفريقية المهددة بآثار التغيرات المناخية. كثيرة هي المنظمات التي اعتبرت قمة مراكش المنعقدة في بلد إفريقي فرصة لتعزيز الشراكة والتعاون والتشبيك بين مُختلف المنظمات المعنية بالبيئة والمناخ في القارة الإفريقية من أجل بناء تحالفات قارية قوية قادرة على رفع التحدي والمساهمة في مكافحة آثار التغيرات المناخية والتخفيف من حدتها والتأقلم معها، وكذا تقاسم التجارب الفضلى وبناء شراكات قوية مع المنظمات الدولية والفاعلين غير الحكوميين الآخرين من أجل تعزيز جهود نقل التكنولوجيا وتمويل المشاريع والمبادرات المدنية.

جدير بالذكر أن عددا من المنظمات نظمت لقاءات مهمة حول قمة مراكش في عدد من الدول الإفريقية، مثل المؤتمر المحلي للشباب ببوركينافاسو والطوغو (28-30 أكتوبر) والكاميرون(28 أكتوبر) والمنتدى الوطني لمنظمات المجتمع المدني بنيجيريا PreCOP22 (25 أكتوبر)، الذي نظمته شبكة المناخ والتنمية المستدامة (تضم في عضويتها أكثر من 300 منظمة) من أجل تقييم أولويات نيجيريا المرتبطة بقمة مراكش، وانخراط المبادرة الإفريقية للشباب حول التغيرات المناخية (AYICC) في العديد من الأنشطة والحملات لتشجيع الشباب الإفريقي وتحفيزهم على المشاركة في قمة مراكش من أجل إفريقيا، دون الحديث عن مؤتمر كوب أفريقيا الذي احتضنته مدينة الدار البيضاء، (23-24 شتنبر) بمشاركة حوالي 200 خبير وفاعل من 39 دولة عالميتها إفريقية.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن المنطقة الخضراء ستحتضن طيلة أيام مؤتمر كوب 22 فضاء إفريقيا خاصا يمتد على مساحة 100 متر مربع تتمحور أنشطته حول تجارب منظمات المجتمع المدني الإفريقي من مختلف المناطق والدول الإفريقية.

كنتم قد صرحتم في إحدى لقاءاتكم في الأمم المتحدة، بأن محاربة التغيرات المناخية، تعتبر قضية مساواة وعدالة وديمقراطية، هل أوضحتم لنا الفكرة؟

لنبدأ أولا بالمساواة والعدالة ومحاربة التغيرات المناخية؛ لابد من التشديد في هذا السياق على أن مساواة النوع وحقوق المرأة عاملان رئيسيين في معركة العدالة المناخية ومحاربة آثار التغيرات المناخية والتخفيف منها أو التكيف معها. كما أن النوع والعدالة المناخية أحد أولى أولويات قطب المجتمع المدني الذي خصص فضاء يمتد على مساحة 500 متر مربع تقريبا لأروقة وأنشطة المنظمات العاملة في المجال، وحسب المعطيات والإحصائيات المتوفرة مثلا لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة النساء الدولية من أجل البيئة والتنمية (WEDO) فإن نسبة خطر تسجيل وفيات بسبب الكوارث الطبيعية جاء مضاعفا بـ 14 مرة لدى النساء والأطفال مقارنة بالرجال. النساء إذن أكثر عرضة لآثار التغيرات المناخية (خاصة بسبب الأدوار التقليدية التي تناط بالمرأة في المجتمعات الهشة)، لكنهن أيضا فاعلات في المجال من خلال مبادراتهن وتعبئتهن الكبيرة من أجل المناخ ومحاربة آثار التغيرات المناخية، على المستوى المحلي والدولي.

مساواة النوع وحقوق المرأة عاملان رئيسيان في معركة العدالة المناخية ومحاربة آثار التغيرات.

في نظام ديمقراطي جيد يكون الولوج إلى المعلومات أكثر سلاسة وتطبع الشفافية مساطر انحاذ القرار وتوجد دائما قنوات مؤثرة لدى الفاعلين الذين يترافعون مثلا ضد المشاريع التي تضر بالبيئة أو من أجل تعزيز التشريعات الوطنية في هذا المجال، وهذا أمر يسمح للفاعلين بالتأثير على الأجندة السياسية ووضع الإشكالات البيئية ومكافحة آثار التغيرات المناخية في قلب الأولويات والسياسات العمومية. ويفتح النظام الديمقراطي الجيد المجال أمام المواطنين بشكل عام لتقييم هذه السياسات والتأثير في مسار اتخاذها ليس فقط عن طريق صناديق الاقتراع، بل أيضا من خلال الانخراط في مجموعات الضغط والحركات الاجتماعية والمبادرات والمساهمات التشريعية وهي قنوات تغيب بشكل كبير في الأنظمة غير الديمقراطية، دون الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني التي تسهر على تمكين المواطنين من المعلومة وترافب عمل الحكومة وألياتها وتساهم في تقييم عملها والتأثير في قراراها، بما في ذلك ما يرتبط بالبيئة وجهود مكافحة التغيرات المناخية.

كيف يمكن للفاعلين غير الحكوميين أن يساهموا في تنزيل مضامين اتفاقيات قمم المناخ السابقة، وكيف يراهن المغرب، باعتباره الجهة المنظمة لقمة كوب 22، على المجتمع المدني في هذا الباب؟

دور الفاعلين غير الحكوميين حاسم ليس فقط في تنزيل مضامين هذه الاتفاقيات بل أيضا في صياغتها واعتمادها، وهو ما ينطبق مثلا على اتفاق باريس التاريخي الذي تحمل العديد من مواده بصمات هؤلاء الفاعلين، خاصة على مستوى أرضيات المراقبين التسع المعتمدة من قبل السكريتارية الدائمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية (Constituen-cies) التي تضم المقاولات، المزارعين، الشباب، النوع، الجامعات والباحثين.. إلخ. والتي كان تأثيرها كبير في المسلسل الذي أفضى إلى إبرام الاتفاق. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إحدى أولويات قطب المجتمع المدني تتمثل في مواكبة المنظمات المغربية ودعمها لكي تصبح معتمدة من قبل سكريتارية الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية (حيث انتقل عددها من اثنتين السنة الماضية إلى 12 منظمة معتمدة هذه السنة، في انتظار اعتماد 18 منظمة أخرى قدمت طلبها لنفس الغرض خلال الصيف الماضي).

المغرب يراهن أيضا على تقوية علاقات التعاون بين منظمات وشبكات المجتمع المغربي مع نظيرتها الإفريقية والدولية لتكون فاعلة على الساحة القارية والدولية وأيضا من أجل تقاسم التجارب والممارسات التي يمكن ملاءمتها وتطويرها لمواجهة تحديات التغيرات المناخية والتحديات المرتبطة بالبيئة بشكل عام بالمغرب.

تجدر الإشارة إلى أن الجماعات الترابية مثال آخر على انخراط الفاعلين غير الحكوميين في مواجهة هذه التحديات، ذلك أن المدن والحكومات الجهوية أصبحت، بفضل تكتلها في عشرين شبكة دولية وإقليمية، فاعلا مهما في هذا السياق. وبالنطق نفسه، فإننا نشتغل إلى جانب جمعية الجهات بالمغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، بمساعدة المديرية العامة للجماعات المحلية، من أجل تعزيز علاقات الجماعات الترابية المغربية مع هذه الشبكات. وفي هذا السياق سيحتضن مؤتمر مراكش القمة الثانية للمنتخبين المحليين والجهويين، بتاريخ 14 نونبر 2016 بمشاركة مئات المؤتمرين في واحدة من أهم التظاهرات والأحداث الرئيسة التي سيشهدها المؤتمر. الرهان على منتخبينا وجماعاتنا الترابية لا يقل أهمية عن الرهان على باقي الفاعلين في هذا المجال

يعد انخراط المجتمع المدني ضروريا لبلورة أي برنامج يتعلق بتغير المناخ وتطويره. ماهو رأيكم ؟

دون أي شك، وكما ذكرت، منظمات المجتمع المدني أبانت عن علو كعبها في العديد من المناسبات والمبادرات، والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى. على سبيل الذكر لا الحصر، تجربة جمعية "دار السي حماد"، التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة وغير مكلفة لتجميع مياه الضباب، بشكل يمكن من توفير المياه الصالحة للشرب للسكان ويساهم في تحرير المرأة من العمل اليومي والكدح لجلب المياه من الآبار البعيدة. المشروع فاز مؤخرا بجائزة الأمم المتحدة لتغير المناخ واعتبر بمثابة "أكبر نظام عملي لجمع مياه الضباب في العالم". وهو يعتمد على 20 شبكة تقوم بتجميع 12 متر مكعب في المتوسط يوميا من المياه، يتم نقلها إلى خمس قرى شريكة في المشروع. جدير بالذكر أن الجمعية بمعية شريكها الألماني Wassestiftung، ستقوم بإطلاق عملية لبناء 1600 متر مربع من الشبكات الجديدة المقاومة لرياح تصل سرعتها إلى 120 كم / ساعة وتتطلب القليل من الصيانة، مقابل إنتاج يبلغ في المتوسط 35.2 طن من مياه الضباب يوميا. هذه المبادرة ومبادرات أخرى تثبت بالملموس أهمية انخراط المجتمع المدني في البرامج المتعلقة بالبيئة ومكافحة التغيرات المناخية. هذه الجمعيات تكتسب خبرة ميدانية مهمة جدا لا يمكن تصور الاستغناء عنها وعدم الاستفادة منها عند وضع أي برنامج يتعلق بتغير المناخ وتطويره..●

كثيرة هي المنظمات التي اعتبرت قمة مراكش فرصة لتعزيز الشراكة والتعاون والتشبيك.

المغرب قاد سلسلة لقاءات مع المجتمع المدني الإفريقي للتحسيس بأهمية محاربة التغيرات المناخية.

© صورة محمدي مريمول

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يدمج بين الدور التحسيسي والرقابي لعمل الحكومات في مجال البيئة؟

بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في ما يخص التوعية والتحسيس بالمخاطر والتربية على احترام البيئة والتنبيه بشأن الأضرار والآثار المحتملة، وكذا الترافع من أجل حماية البيئة والمناخ، يعتبر المجتمع المدني شريكا لا غنى عنه أيضا في تقييم البرامج الحكومية والسياسات العمومية وفي المساهمة في تنفيذها، ذلك أن منظمات المجتمع المدني اكتسبت على المستوى الوطني والدولي خبرة كبيرة في هذا المجال وأبانت عن قربها الكبير من المواطنين الذين ينخرطون طواعية في برامجها، كما أنها حاملة في كثير من الأحيان لمشاريع ومبادرات مبتكرة للتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها والأمثلة على ذلك كثيرة في المغرب كما في جميع أنحاء العالم. هذا الأمر يؤهلها بطبيعة الحال للعب دور رقابي فعال لعمل الحكومة في المجال البيئي والجهود التي تبذلها للتخفيف من آثار التغيرات المناخية او التأقلم معها.

المغرب يراهن أيضا على تقوية علاقات التعاون بين منظمات وشبكات المجتمع المغربي مع نظيرتها الإفريقية والدولية.

© صورة محمدي مريمول